

## الفصل الخامس

### الدراسة الجامعية في مصر وحركة ١٩٦٣ في قطر

يغطي هذا الفصل الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ويتضمن أربعة أجزاء: ١- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ٢- حركة ١٩٦٣ في قطر. ٣- بيان طلاب القاهرة ٤- موقف الحكومة من المطالب وعقوباتها لنشطاء حركة ١٩٦٣.

## كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تحقق الحلم وجاء القبول من مصر كما سعت له ، في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وكان من سبقنا من الزملاء طلبة بعثة قطر في مصر في العام السابق ، ينتظروننا في الصف الأول بعد أن رسب جميع طلاب بعثة قطر في ذلك العام باستثناء عبد الله الباكر الذي بدء الدراسة في كلية الطب بجامعة القاهرة منذ أن كنا في الاعدادية في مصر وأصبح الآن في آخر مرحلة الدراسة الجامعية. ويذكر أحمد الخال أن علي الغنام الذي كان يدرس في مصر في تلك الفترة ويقيم هو وأحمد الخال في شقة واحدة بحي المنيل ، علق قائلاً " سقطت البعثة القطرية " ، وينصح الزملاء بإرسال برقية إلى وزارة المعارف بهذه الجملة القصيرة ، والسلام ختام .

التحقت مع عدد من الزملاء - طلاب قطر - ببعثة قطر في القاهرة ، وذهب كل منا إلى حال سبيله يبحث عن السكن ويهيئ الظروف لبدء الدراسة ، فلم يكن هناك مكتب لحكومة قطر في القاهرة ولا مندوب او مسئول يساعد الطلاب أو يوجههم. وبالنسبة لي تواصلت مع أحمد عبد الله المنصور الذي كان يدرس الثانوية في مصر وسكنت بمعرفته ومعه عند عائلة في جاردن سيتي ، وبعد فترة اكتشفنا أنها ليست بعائلة ولا مناسبة لنا ، فبحثنا عن سكن آخر ووجدناه في شقة هي جزء من منزل أرضي يتكون من شقتين في آخر حي المهندسين عند مدخل بولاق الدكرور بجانب المزلقان. وكان يسكن في الشقة الثانية من البيت أصحاب الملك وهم عائلة قبطية كريمة مكونة من أم وابن اسمه ملاك وابنة أسمها جمانة وزوجة ملاك وأبنائه الصغار ، وقد كانوا بالنسبة لنا خير جيران.

وفي السنة التي سكنا فيها ذلك البيت النائي عن سكن زملائنا في البعثة وعن مساكن الطلبة العرب بشكل عام ، كانت لنا - أحمد منصور وأنا - نوادر وطرائف لا يتسع المكان لذكرها. فنحن صديقان ولكن مختلفان في طريقة التصرف ، أنا حريص كل الحرص على الوقت وعلى ما لدي وأحفظ القرش الأبيض لليوم الأسود ، وأحمد شعاره اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب. ومع وجود مثل تلك الاختلافات السطحية بين الزملاء في السكن وما تشير إليه من خلاف في طريقة التصرف وتقدير الأمور ، فإن الود بيننا لم ينقطع يوماً ، وبقينا أصدقاءً نشأتنا لصحبة بعضنا البعض حتى اليوم ، يحترم كل منا طريقة تفكير الآخر ولا يناقشه في قناعته وخياراته.

\*\*\*\*\*

التحقت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ بداية العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٢ . وكان طلاب الكلية هم نخبة طلاب جامعة القاهرة ومن تعدهم الدولة المصرية معيدين في الجامعات وكوادر في الإدارة العامة والعمل السياسي و الدبلوماسية. لا يدخل تلك الكلية من مصر إلا أعلى الطلاب مجموعاً في الثانوية العامة ، ولكن بالنسبة للطلاب العرب تمنح كل دولة عربية فرصة لقبول طالبيها أو ثلاثة من أفضل طلاب بعثة كل دولة من حيث المجموع. ومن هنا كان القبول في ذلك العام من نصيبي، وكان يسبقني في الكلية الزملاء أحمد الخال وأحمد خليفة السويدي.

عدد طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قليل بالنسبة لبقية الكليات. وأذكر أن عددنا في الصف الأول كان حوالي ١٠٠ طالب وطالبة ، في حين كان طلاب السنة الأولى في الكليات الأخرى يعدون بالمئات إن لم يكن بالآلاف في ذلك الوقت. وفي السنة الثانية تنقسم الدراسة في الكلية إلى ثلاث شعب هي شعبة العلوم السياسية ، وشعبة الاقتصاد ، وشعبة الإحصاء. وعندما التحقنا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كان عمر الكلية بضع سنوات فقط ولم يتخرج الفوج الأول من طلابها بعد . وقد جاء تأسيس هذه الكلية بهدف التركيز على تخصصات الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصاء ، وخصص لها مبنى جميل هو ملحق كلية الحقوق المحاذي للبوابة الرئيسية في الجامعة.

تكونت الكلية بنقل أقسام الاقتصاد والعلوم السياسية من كلية الحقوق والتجارة بجامعة القاهرة وإضافة الإحصاء باعتباره قسماً جديداً . وقد تم اختيار أعضاء هيئة التدريس في الكلية من بين أفضل الاساتذة. وفي وقتنا كان عميد الكلية زكي شافعي ، وأذكر من أساتذتنا فيها رفعت المحجوب ولييب شقير وخيري عيسى وحامد ربيع وعبد الملك عودة ورياض الشيخ وسعيد النجار. ولا أنسى فضل ، رفعت المحجوب ، علي فيما تعلقته به من علم الاقتصاد السياسي فقد كان تدريسه لنا مبادئ علم الاقتصاد يفتح الذهن ويسمو به في التحليل بما يعكس القدرة التحليلية لعلم الاقتصاد. وقد

تألمت كثيرا عندما علمت باغتيال رفعت المحجوب الذي أصبح رئيس مجلس الشعب في عهد السادات وتمنيت لو يترك أهل العلم لمزاولة علمهم وتدريسه وعدم الزج بهم في مآهة السلطة المضطربة.

ومن بين طالبات السنة الأولى في ذلك العام كانت الطالبة هدى جمال عبد الناصر وكان وضعها داخل الكلية مثل سائر الطلاب ولم نحس بأي معاملة تفضيلية لها من قبل أساتذتنا الكرام وكانت متواضعة في وقت كان بإمكانها أن ترى نفسها بمنظار أصحاب السلطة. وقد كانت الكلية مجتمعا عربيا مصغرا لوجود سائر الجنسيات العربية. بالإضافة إلى طلاب قطر زملاء أحمد الخال وأحمد السويدي ، ربطتني زمالة وصداقة متينة مستمرة حتى اليوم مع خالد أحمد الخليفة رئيس ووزير اليوان الملكي في البحرين في الوقت الحاضر، وتعرفت من خلال خالد بن أحمد إلى ابناء عمه ، وهم محمد وعلي الطالبان في كلية الطب و خالد بن عبدالله الذي كان يدرس الهندسة بجامعة القاهرة. وكذلك ربطتني علاقة وثيقة بغيث سالم سيف النصر من أهل فزان في ليبيا الذي اصبح رئيسا لمجلس النواب في ليبيا بعد سنوات من تخرجه حتى ثورة ١٩٦٩. وأذكر من زملائنا العرب في الكلية سليمان جاسر الحريش وبالمناسبة هو صهر الشيخ حمد الجاسر الذي اتحت لي فرصة مقابله في الرياض قبل وفاته وعلمت منه انه يكتب كتابا عن أخطاء دليل الخليج الذي ترجمته وطبعته حكومة قطر. وكان معنا وديع كابلي من المملكة العربية و عدد آخر لا أتذكر اسماءهم في الوقت الحاضر .

\*\*\*\*\*

وفي هذه الفترة لا بد لي ان أذكر القاهرة الحبيبة التي عدت إليها بعد ثلاث سنوات منذ أن غادرتها في عام ١٩٥٩. بدأت بزيارة العائلات التي تعرفت عليها أثناء دراستي للإعدادية في مصر في العام الدراسي ١٩٥٨/١٩٥٩. فزرت الدكتور أيوب عامر عميد كلية طب الاسنان بجامعة القاهرة وعائلته ، وقمت بزيارة المهندس الزراعي رشدي عزب وعائلته . ولم أنس زيارة العائلة الفلسطينية الكريمة التي سكنت عندها آنذاك والسؤال عن ليلى التي علمت بزواجها فهنأتهم ولم أكثر من زيارتهم بعد ذلك.

القاهرة لم تكن غريبة علي ، أعرف شوارعها وأعشق مسارحها ، أقرأ مجلتي روز اليوسف وصباح الخير وأتابع الروايات الجديدة ، وأستمع للأغنيات الجميلة ، وأنتظر حفلات أم كلثوم الشهرية مثل سائر سكان القاهرة وأسهر على أنغامها. أتردد على المسرح القومي لمشاهدة كل ما يعرض عليه من مسرحيات راقية ، وقد شددتني مسرحية (السبينة ) التي تنتقد الاعتماد على الانتهازيين في الادارة المصرية وتحذر من خطورتهم على الثورة. كما كنت أحضر مسرح الريحاني ومسرح إسماعيل ياسين ودور السينما ، حيث تعرض الأفلام الجديدة ، و قد ترددت على مقهى حلويات الدار البيضاء في شارع متفرع من شارع ٢٦ يوليو في وسط البلد الذي يتردد عليه عدد من أبناء الخليج في القاهرة. ولم تقتني المطاعم ما عرفته منها سابقا وما استجد. كما أصبحت ممن يزورون كشك مديولي في ميدان سليمان باشا للحصول على الصحف والكتب الصادرة في بيروت.

وقد وجدت القاهرة كما تركتها قبل ثلاث سنوات مع مسحة من الحزن بسبب انفصال سوريا وفشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة إضافة إلى حرب اليمن ، وما تبعها من حملات إعلامية وملاسنة مع دول عربية ، تنافس القاهرة سياسيا أو تخشى من نجاح تجربة التحرر الوطني والبعد الاجتماعي ، الذي أخذت به ثورة يوليو في مصر. ولكنني مع الأسف لم أقرأ أو أسمع نقدا ذاتيا لأخطاء الادارة المصرية في إدارة دولة الوحدة ، والتي سهلت أخطاؤها على أعداء الوحدة العربية ، الانقراض عليها. وقد كان عقلي في حاجة لسماح ذلك النقد والالتفات إلى خطورة ما حدث لتلك التجربة العربية الوحيدة التي اجهضت.

كانت علاقاتي في ذلك الوقت محدودة ولم أكن من رواد الكفترية بالجامعة ولم أكن مندمجا في الحياة الاجتماعية لطلاب الجامعة خارج قاعة المحاضرات ، كالم أتردد على روابط الطلاب العرب واتحاداتهم أو أشارك في نشاطاتهم ، تجنبا للزج بنفسي في مناقشات سياسية حادة لم آخذ موقفا من أطرافها في ذلك الوقت ، وإنما انهمكت في الدراسة وركزت عليها وشاركت في برنامج الرحلات الذي تنظمه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حيث زرنا بورسعيد وقناة السويس كما زرنا الاسكندرية وتفسحنا في قصر المنتزه. لقد كانت الدراسة هي محور علاقاتي وهمي ومتعتي. وكنت أذكر مع خالد بن أحمد وغيث سيف النصر ونستعد سويا للامتحانات. كانت مواد الدراسة جذابة وأساتذتنا متميزون في اختصاصاتهم وطلاب الكلية من المتفوقين الذين تشكل زمالتهم و منافستهم تحديا للطلاب العرب المغتربين.

كنت أذهب من منزلنا غرب مدينة المهندسين المحاذي لبولاق الدكرور ، مشيا على الاقدام في الغالب لعدم توفر مواصلات عامة مباشرة بين منطقة السكن وجامعة القاهرة. وكان المشوار يستغرق حوالي ثلاثة أرباع الساعة ، أسير فيها عابرا مناطق في مدينة المهندسين حتى أصل الى أطراف الدقي وأعبر بين السرايا لأدخل الجامعة من الباب الفرعي الشمالي. ولا أنسى حتى اليوم أشجار البونسيان المزهرة بالورد الاحمرالجداب في موسم الربيع تسطف على قارعة الطريق وتطل من من قفل منطقة الدقي والمهندسين التي بداء العمران يمتد بسرعة إليها ويغير بعض القفل إلى عمارات. كنت في الغالب أفكر في الدراسة وتحدي النجاح في السنة الاولى كما أتذكر أحوال قطر وأهلها وأتأمل المسار الذي تسير فيه أوضاعها المتأزمة والضيق الذي يواجهه المجتمع فيها. وقبل نهاية العام الدراسي بفترة وجيزة وصلنا خبر حركة ١٩٦٣ التي تفجرت أواخر شهر نيسان ، على أثر إطلاق الرصاص على المظاهرات المؤيدة للوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق والتي أعلنت في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣.

وصل إلينا في القاهرة خبر قيام حركة ١٩٦٣ متقطعا ومتأخرا بعض الشيء، ربما بعد أيام من بدء تطوراتها. كما وصلتنا العريضة التي قدمت لحكومة قطر مذيلة بتواقيع شخصيات قطرية محترمة من المعنيين بالشأن العام ، ومفصلة للمطالب الشعبية التي طرحتها لجنة الاتحاد الوطني بصراحة وبجرأة غير مسبوقة ، حاملة أسماء ١٠٧ من الشخصيات المعروفة في قطر من مختلف العائلات والمهن والمناطق (١).

كانت تلك المطالب الشعبية مطروحة على الساحة القطرية ، ربما قبل ذلك بعدة سنوات ولكن فرصة توافق الناشطين القطريين عليها لم تنضج قبل ذلك. وقد أشرت في الفصل السابق إلى الأزمة المالية والشعور بالضيق في المجتمع القطري وتساعد درجة التذمر. ولكن طرح تلك المطالب في عريضة جامعة باسم لجنة الاتحاد الوطني ما كان له أن يكون في ذلك الوقت لولا بروز سبب مباشر وظروف مواتية أدت إلى قيام حركة ١٩٦٣. وقد كان السبب المباشر لقيام حركة ١٩٦٣ هو إطلاق الرصاص على المتظاهرين.

كانت المظاهرات قد بدأت قبل عدة أيام من إطلاق الرصاص على المتظاهرين، تأييدا لقيام الوحدة الثلاثية التي أعلنت في ١٧ نيسان/أبريل بين مصر والعراق – (بعد انقلاب شباط ١٩٦٣) – وسوريا – (بعد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣) – وسقوط حكومة الانفصال (٢). وقد كان تأييد الوحدة الثلاثية يلقى إجماعاً ، من قبل الشعب القطري ، ولم تعارضه الحكومة القطرية في البداية ، بل قيل أن ولي العهد ونائب الحاكم الشيخ خليفة هو الذي سمح بتجمع خطابي تأييدا للوحدة الثلاثية في ملعب نادي التحرير ، الكائن جنوب فريج الهتمي وفريج الخليفات وشرق أم غويلينه حيث شيد مسجد أبو بكر الصديق اليوم.

وهذا المهرجان الخطابي كما علمت من بعض المشاركين في الأحداث (٣) ، دعا إليه عمال النفط وأعدوا له ، حيث تم تحضير صور بعض زعماء الدول العربية وكتبت بعض اللافتات المؤيدة للوحدة الثلاثية في نادي الجزيرة (عمال شركة شل). كما أتى العمال من مسعيد ودخان بسيارات الشركة وشاركهم العاملون في الحكومة وسائر سكان الدوحة والناشطون فيها. كان الجمع حاشداً ربما بلغ تعدادة حوالي ألف مشارك وقد يكون ذلك أكبر تجمع في تاريخ قطر خارج المباريات الرياضية والتجمعات التي ترعاها الحكومة.

وقد كان هناك أيضا في اليوم نفسه ، احتفال آخر بهذه المناسبة أقامته وزارة المعارف جريا على عاداتها في الاحتفال بالوحدة العربية ، مثل ما حدث عام ١٩٥٨ عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا ، كما سبقت الإشارة في الفصل الثاني من هذه المذكرات.

بعد انتهاء الحفل الخطابي في ملعب نادي التحرير ذهب بعض المشاركين بسياراتهم إلى الاحتفال الآخر في استاد الدوحة بجانب مدرسة الدوحة الإعدادية. وتبعهم الراجلون في مسيرة تحمل اللافتات وصور الزعماء العرب إلى استاد الدوحة الذي يبعد عن ملعب نادي التحرير بأقل من كيلومترين.

عند وصول المسيرة استاد الدوحة كانت البوابات مغلقة فلم يستطيعوا الدخول وربما لم يسمح لهم ، الأمر الذي جعل بعض حضور حفل وزارة المعارف الرسمي ان يخرجوا إليهم والانضمام للمسيرة التي تحولت إلى مظاهرة انتهت في اليوم الاول بسلام. ولكنها عادت في الأيام التالية بشكل متقطع و غير منظم ، حتى انفضت المظاهرات بعد أن دعا حمد العطية وناشطون آخرون إلى مهرجان خطابي ثالث في ارض فضاء جنوب شارع الريان. أقيم المهرجان في ظروف مواتية لطرح مطالب شعبية كانت تعتمل أسبابها في داخل المجتمع القطري منذ بعض الوقت ، ربما منذ عام ١٩٥٦. وكما علمت من بعض المشاركين في المهرجان الخطابي ، تطرقت أو لمحت بعض الخطب لتلك المطالب ، إضافة لتأييد الوحدة الثلاثية. وبعد ذلك انفض المهرجان الخطابي على أمل اللقاء لمناقشة ما طرح من مطالب عمالية ومعيشية ووطنية عامة.

ويبدو أن فكرة تقديم مطالب شعبية للتخفيف من آثار الأزمة المالية في قطر وما صاحبها من تدني مستويات المعيشة وما أدت إليه من تضيق على حرية التعبير والتي كان اغلاق نادي الطليعة أحد مظاهرها وأصدق تعبير عنها ، فضلا عن شح فرص العمل وتفاقم البطالة بين القطريين ، إضافة إلى سياسة التجنيس ومنافسة الأجانب ، وامتيازات

الأسرة الحاكمة ، كلها كانت تتفاعل وتتفاعل في المجتمع القطري بشكل عام وبين عمال النفط على وجه الخصوص ، ويتم تداولها في المجالس ولقاءات القطريين عامة. وكان كل هذا يجري في زمن المد القومي والتطلع للاستقلال والمشاركة في إدارة الشأن العام والعدالة الاجتماعية.

ومن خلال ما سمعته من الذين حضروا الاحداث في قطر ، فإنه لايمكنني ان أجزم حول مدى وجود دور من عدمه ، لحركات سياسية منظمة عملت من خلال اشخاص مشاركين في التحركات في الدفع بفكرة تقديم عريضة شعبية بمطالب معيشية ووطنية. ولكن بعض الصياغات في العريضة وبعض مطالبها تنم عن وعي سياسي ومفردات تتناولها حركات سياسية منتمة للتيار القومي في ذلك الوقت.

بعد انتهاء المهرجان الخطابي في الأسبوع الأول من الاحتفال بالوحدة الثلاثية ، شرعت مجموعة من الحاضرين بكتابة المطالب الشعبية ، بينما خرج بعض الحضور في مظاهرات غير منظمة تطوف شوارع الدوحة وتنتفك في أنحاءها. ومن بين تلك المظاهرات كانت واحدة أغلب مشاركيها من الأخوة اليمينيين وكانوا يهتفون "وحدة وحدة يا سلال" ربما مطالبين السلال بتحقيق وحدة اليمن وتحرير عدن ومحميات الجنوب العربي من الاستعمار الانجليزي ، أو لعلهم يطالبون السلال بالانضمام إلى الوحدة الثلاثية . كانت المظاهرة جنوب مدينة الدوحة بالقرب من محطة بترول ناصر بن خالد بجانب كراج الحكومة على الدائري الثاني .

ويشاء القدر ان تصطدم هذه المظاهرة بأحد شباب الأسرة الحاكمة المعترضين على قيام المظاهرات ، هو عبد الرحمن بن محمد ابن أخ حاكم قطر الذي أطلق الرصاص بشكل عشوائي على المتظاهرين ، عندما تصادف مروره في أحد الشوارع مع وجود متظاهرين يسدون الطريق أمامه ، فطلب منهم التراجع وإخلاء الشارع كي تمر سيارته ومن يرافقه ، ولكن المتظاهرين بدورهم طلبوا منه التراجع وإفساح الطريق لهم كي يمروا. وبعد جدل بين الطرفين ولسوء تقدير ، أطلق عبد الرحمن الرصاص عشوائيا على المتظاهرين فأصاب حوالي خمسة منهم دون أن يُقتل أحد بفضل الله.

بعد إطلاق الرصاص على المتظاهرين تغير مجرى الأمور وتحول الاحتفال بقيام الوحدة الثلاثية ، إلى إنتفاضة شعبية قطرية ذات مطالب وطنية ، أولها محاكمة عبد الرحمن بن محمد "على ما اقترفه من جرم" كما جاء في العريضة.

وجدير بالذكر كما تبين لي من روايات عدد من المشاركين في الأحداث ، بأن العريضة الشعبية التي تم الشروع في كتابتها قبل إطلاق الرصاص ، كان ينتظر أن تُعرض على اجتماع موسع لإقرارها ، يتم فيه اختيار المتحدثين باسم لجنة الاتحاد الوطني التي صدرت العريضة بأسمها. ولكن الظروف المستجدة والخوف من انفلات الشارع والخشية من استباق الحكومة لصدور العريضة بإجهاضها من خلال القيام باعتقال الناشطين ، جعل القائمين على كتابة العريضة يستعجلون اصدارها مذيلة بأسماء معظم المشاركين في الحراك الوطني والمؤيدين لتقديم مطالب شعبية. وقد كان ذلك دون عرض العريضة على لقاء موسع ودون التوافق على قيادة للتحرك تتفاوض مع الحكومة على المطالب ويكون في مقدورها متابعة الخطوات التالية. كما قررت لجان عمال النفط في امسعيد ودخان وراس أبو عبود إعلان الاضراب. ويذكر خليفه السويدي أن والده خالد بن ناصر السويدي الذي أعتقل وأبعد فيما بعد مع بقية مبعدي حركة ١٩٦٣ ، قد حضر لقاءً بين الشيخ خليفه بن حمد وهتمي بن أحمد ممثل عمال شركة نفط قطر ، طلب فيه الشيخ خليفه من هتمي تأجيل الاضراب مع وعد بتحقيق بعض المطالب ، لكن هتمي لم يستجب وقال لا يستطيع ان أوقف الاضراب.

وبالرغم من الاستعجال في اصدار العريضة ، فإنني لم أسمع أو أقرأ عن اعتراض أحد من الواردة اسماؤهم في العريضة على المطالب التي اشتملت عليها او على الاسماء الواردة فيها. بل إنك تجد من يقول انه كان مشاركا في الحراك الشعبي ولكن اسمه لم يذكر.

بمجرد صدور العريضة وتوزيعها ، بدأت الحكومة في اعتقال بعض من وردت أسماؤهم فيها وبخاصة الناشطين منهم أو من يظهرون حمية عائلية لبعض المعتقلين. وتزايدت الاعتقالات تباعا بعد ان أعلن الاضراب العام على اثر فض اجتماع حاشد دعي له على عجل في حوطة المسند الواقعة شمال شارع الريان جنوب فريج بن عمران ، حيث أُلقيت فيه خطب منها واحدة ألقاها ناصر المسند بعد اعتقال حمد العطية وبعض المحتجين على اعتقاله من آل عطية.

وحسب تقديري وما سمعته من روايات ، أن المعتقلين تباعا هم السادة التالية أسماؤهم حمد العطية وعبد الله بن محمد العطية وعبد الله بن حمد العطية اللذان ذهبا حال سماعهم باعتقال حمد إلى قيادة الشرطة حيث احتجز حمد مطالبين باطلاق سراحه . وتلاههم في الاعتقال ناصر المسند بسبب دعوته وخطابه في التجمع الحاشد الذي عقد في مجلس المسند تأييدا للمطالب الشعبية واحتجاجا على اعتقال حمد العطية . ثم أعتقل هتمي بن أحمد الهتمي لدوره البارز في إضراب عمال شركة نفط قطر ومشاركته مع خليفة بن خالد السويدي وعبد العزيز بن أحمد النعيمي وآخرين في كتابة العريضة الشعبية مما قاد أيضا إلى اعتقال خليفه السويدي وعبد العزيز النعيمي . وبعد ذلك أخذت الحكومة تعتقل كل من يتحرك لتأييد العريضة أو استنكار الاعتقالات. فتم اعتقال خليفه بن عبد الله العطية وسلطان بن راشد الهتمي وعلي بن يوسف الخاطر وخالد بن ناصر السويدي ومحمد بن خالد الربان ومحمد بن عبد الله الذياب وماجد بن سعد السعد وجاسم بن محمد الجيداء الذي يقال أنه لم يكن هو المقصود وإنما شخص آخر.

وإذا توقفنا عند مطالب حركة ١٩٦٣ والتي صدرت أواخر شهر نيسان ١٩٦٣ من قبل لجنة الاتحاد الوطني ، نجد أن اول مطالب العريضة كانت "محاكمة عبد الرحمن محمد آل ثاني على العمل الشنيع الذي ارتكبه في حق جماهير شعبنا أثناء المظاهرات المؤيدة للوحدة العربية وعلى المسؤولين تنفيذ ذلك فورا شرط أن تكون المحاكمة علنية. " . وهذا المطلب مع الأسف ، لم تعره السلطة الحاكمة الاهتمام الذي يستحقه واكتفت فيما بعد بسجن عبد الرحمن مع سجناء العريضة لعدة أيام وأبعدته إلى المملكة العربية لبعضة شهور . ويا ليت حكومة قطر قد التفتت إلى خطورة إطلاق الرصاص ووضع حد لطيش بعض الشباب قبل أن يستفحل الأمر. ولو أنها قد فعلت فربما كانت قد جنبت عبد الرحمن نفسه حكم القصاص الذي صدر في حقه لاحقا بسبب قتله (أو قتل مرافقيه دون قصد ) المرحوم أحمد بن عبد العزيز الأحمد الثاني أحد افراد الفرع الثاني في الأسرة الحاكمة نفسها ، وحدث ذلك بعد سنوات قليلة من قيامه بإطلاق الرصاص عشوائيا على المتظاهرين.

بعد ذلك المطلب جاءت بقية مطالب العريضة الشعبية كما يلي: "

- ٢ - تنظيم الأمن العام والشرطة وتعريب القيادة.
- ٣ - الاستغناء فوراً عن غير العرب الموجودين في الشرطة والأمن العام .
- ٤ - توظيف القطريين في الشرطة وتخصيص رواتب خاصة لهم بمعدل ٨٠٠ روبية للشرطي الوطني.
- ٥ - العدالة يجب أن تسود جميع طبقات الشعب بدون أي استثناء بما في ذلك العائلة الحاكمة.
- ٦ - الاستيلاء على الأراضي التي استولت عليها العائلة الحاكمة بحكم نفوذها وتوزيعها على المواطنين الذين لا زالوا يدفعون ثمن سكناهم.
- ٧ - منع العائلة الحاكمة من مزاولة الأعمال التجارية لأنها تسبب منافسة للتجار.
- ٨ - إعفاء الشعب القطري فوراً من دفع ثمن استهلاك الكهرباء والماء مساواة بالعائلة الحاكمة
- ٩ - إجبار العائلة الحاكمة على دفع قيمة استهلاك الكهرباء والماء الخاصة بعقاراتهم المؤجرة حتى لا يسبب إعفاؤهم منافسة غير عادلة للمواطنين في ميدان التأجير.
- ١٠ - إجبار العائلة الحاكمة على تسديد الديون التي عليهم للتجار فوراً.
- ١١ - على الحكومة الاعتراف رسمياً بنقابات العمال وبحق الاشتراك مع النقابات الدولية.
- ١٢ - إلغاء الجوازات الدبلوماسية عن العائلة الحاكمة فوراً ماعدا المسؤولين عن الحكم.
- ١٣ - بناء المستشفيات في الأحياء الشعبية الأهله بالسكان مع مراقبة دقيقة يقوم بها ممثلون من أبناء الشعب على الوسائل الصحية
- ١٤ - إنشاء بلدية على نظم حديثة.
- ١٥ - انتخاب مجلس بلدي ممثل لجميع طبقات الشعب.
- ١٦ - إشراك الشعب في الاطلاع على المشاريع التي تقوم بها الدولة .
- ١٧ - فتح مديرية للشئون الاجتماعية على النظم الحديثة .
- ١٨ - تعيين لجنة تشرف على تصدير البترول شريطة أن يكونوا من المواطنين المخلصين.
- ١٩ - تنظيم دائرة الهجرة والجوازات ومنع صرف الجنسيات إلا بطريقة مشروعة وقانونية.
- ٢٠ - نطالب بتعيين رؤساء لجميع الدوائر الحكومية من القطريين .
- ٢١ - نطالب بترقية موظفي الحكومة من القطريين وزيادة رواتبهم بمعدل ٥٠ % .
- ٢٢ - منع جميع الدوائر الحكومية من استيراد السيارات والعمل على استئجار ما تحتاجه من سيارات من منظمة سيارات الأجرة الوطنية .
- ٢٣ - تأمين خدمات الماء و الكهرباء والمستشفيات للقري الأهله بالسكان وتعبيد الطرق لها ومد الهاتف .
- ٢٤ - تأمين شركة البرق واللاسلكي وتعريب دائرة البريد.
- ٢٥ - إلغاء أرقام السيارات الحكومية عن سيارات الجميع ماعدا الرسميين.
- ٢٦ - فتح إذاعة وتلفزيون وسينما تمشياً مع المدنية والحضارة .

- ٢٧ - يجب على الذين يمثلون الحكومة في المؤتمرات الدولية أن يكونوا من القطريين.
- ٢٨ - يجب تنظيم المحاكم على أسس سليمة وتنفيذ الحكم الصادر منها على الجميع بما في ذلك العائلة الحاكمة.
- ٢٩ - حماية حرية الفرد في شتى المجالات.
- ٣٠ - إنشاء دائرة الطابو لمسح الأراضي.
- ٣١ - منع التجار الأجانب من استيراد البضائع من الخارج.
- ٣٢ - على الحكومة أن تنشر ميزانيتها السنوية على الشعب.
- ٣٣ - إزالة الفوارق الطبقيّة والقضاء على الفوضى والاستهتار والاستبداد.
- ٣٤ - اللجان المختصة من الشعب لها الحق في إعلان الإضراب وفكه.
- ٣٥ - للجنة الإتحاد الوطني أن تصدر نشرات وبيانات حسب الظروف."

\*\*\*\*\*

ويلاحظ من قراءة المطالب السابقة التي حملتها العريضة، أن المطالب كانت غير مرتبة بحسب الأهمية ، وكان معظمها مطالب مطروحة من قبل تعبير عن مظالم عمالية ووطنية عامة متراكمة. كما أن المطالب تم كتابتها على عجل ، فيها الكثير من أخطاء الصياغة والأخطاء اللغوية. وحسب تقديري ، كان لكل من حضر كتابة العريضة نصيب في اضافة ما يقترحه من مطالب معيشية ووطنية.

فتلك المطالب في المحصلة الأخيرة هي ما يتم تداوله في مجالس ولقاءات القطريين وتطرحه لجان العمال ، وهي مطالب بديهية في تلك الفترة ، تنشذ العدل و الإنصاف وتصبوا إلى الإصلاح وتحث على الاستقلال عن سلطة الحماية البريطانية ، وتدعو للمشاركة الشعبية في القرارات والخيارات العامة. كما تحمل في طياتها نفس المد القومي السائد من الخليج إلى المحيط في ذلك الوقت ومطالب التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية.

ويلاحظ أن معظم مطالب العريضة قد عبرت عن تذمر أهل قطر من تدهور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانخفاض مستوى المعيشة وتفاقم البطالة ، بالاضافة الى غياب العدالة نتيجة تمتع أفراد الأسرة الحاكمة برواتب ومخصصات كبيرة فضلا عن الامتيازات والاستثناءات . وذلك في ظروف أزمة مالية خانقة لم تؤثر على مخصصات الاسرة الحاكمة وانما تحمل المواطنون تبعاتها بالكامل ، من حيث قلة فرص العمل وهبوط مستويات المعيشة ومنافسة الوافدين لهم في التجارة والوظائف العليا والدنيا حتى أصبحت وظائف الشرطة بمبلغ ٨٠٠ روبية بالنسبة لهم مطلباً يحتاج لعريضة. هذا في وقت انتشر فيه الوعي الوطني والقومي وبرزت طموحات محلية في العدالة الاجتماعية والتحرر الوطني.

وجدير بالملاحظة ، أن مطالب عريضة لجنة الإتحاد الوطني كانت تعبر عن كافة فئات الشعب ، وإذا نظرنا إلى الاسماء التي ذيلت بها العريضة (٤) ، فإننا نجدها تغطي مختلف العائلات والفئات والمناطق في قطر. ويتصدر العريضة أسماء سبعة من لجان عمال شركات النفط في قطر أولهم رئيس اللجنة هتمي أحمد الهتمي باعتبارهم رأس الحربة ، تليهم أسماء شخصيات القطرية وناشطين وبقية عمال شركات النفط ومنهم رئيس لجنة عمال شركة شل قطر السيد فيصل بن جبر النعيمي وعدد من العاملين في شركة شل والعاملين في الحكومة والتجار.

\*\*\*\*\*

بعد الاعتقالات التي بدأت باعتقال حمد العطية وتتابعت حتى شملت حوالي ٢٠ شخصية من الموقعين على العريضة ، إعلان اضراب عام مفتوح استمر حوالي اسبوعين ، شارك فيه عمال شركات النفط وعمال وموظفي الحكومة ، وإقفلت فيه الأسواق ولم يذهب الطلاب لمدارسهم ، كما اضررب سائقوا التاكسي وسيارات النقل الذين كان اغلبهم من القطريين المسرحين من شركات النفط واعضاء منظمة سيارات الاجرة الوطنية التي كانت على علاقة بحمد العطية.

وبالرغم من عدم وضوح وجود قيادة معلنة للاضراب الشامل واستمرار روح المطالبة بما طرحته العريضة إضافة لإطلاق سراح المعتقلين ، فأني علمت بعد عوتي في الاجازة الصيفية ، عن استمرار عقد اجتماعات متابعة كانت تعقد في مجلس حمد العطية بعد اعتقاله ، كان يحضرها علي بن ناصر العطية وعدد من الشباب لمتابعة أخبار الاضراب العام وأخبار المعتقلين وما يصدر داخليا من منشورات أو يعلن من أخبار عن الحركة في أجهزة الاعلام العربية. وربما كانت هناك اجتماعات اخرى تعقد من اجل متابعة الاحداث والتأثير فيها. وبالرغم من ذلك فإنني لا يمكن أن أجزم بوجود قيادة متفق عليها من المشاركين في حركة ١٩٦٣ في مختلف اطوارها ، قبل الاعتقالات والاضراب الشامل وبعد ذلك ،



وانما يتصدى للقيادة فرد او عدد من الافراد في كل مرحلة من مراحل الحركة حتى ضعف مدها ونكسر الاضراب العام الشامل الذي نجحت الحركة في القيام به بعد اسبوعين من المعاناة والصراع مع نفوذ السلطة وقوتها التي أعادت أملاك زمام المبادرة وتمكنت من إجهاض حركة ١٩٦٣ بعد ان ابعدت أغلب المعتقلين ، وابتقت حمد العطية وناصر المسند رهن الاعتقال.

ملاحظات

١- علي خليفه الكواري ، العين بصيرة ، منتدى المعارف ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٣ ، صفحه ١٣١-١٣٥.

٢- أفتاق الوحدة الثلاثية بين ١٩٦٣ ين مصر وسوريا والعلاق [/http://www.iraqja.iq/view.91](http://www.iraqja.iq/view.91)

٣- أنا لم أكن موجودا في قطر عندما قامت حركة ١٩٦٣ وانما كنت ادرس في القاهرة ، ولذلك فانا لم أكن مشاركا مباشرا في الاحداث وانما علمت بتفاصيلها بعد عودتي في العطلة الصيفية. وعند كتابة هذه المذكرات سعيت للاتصال والاستفسار من اشخاص شاركو في الاحداث والتأكد من التفاصيل بقدر ما تسمح به ذاكرة من أستقرت منهم في الوقت الحاضر. وتبقى تفاصيل ما حدث في حركة ١٩٦٣ مطروحة للبحث والتصحيح من قبلي عند تنقيح المذكرات في ضوء ما يصلني من ملاحظات ، ومن قبل غيري من الباحثين والمعنيين ، حتى نترك للمؤرخين روايات موضوعية بقدر الامكان حول اهم انتفاضة شعبية قامت في قطر وتعلم منها الدروس.

٤- أسماء اللجنة الممثلة لهيئة الإتحاد الوطني

١ - هتمي أحمد الهتمي	٤٢ - جاسم جيداه
٢ - أحمد محمد المهندي	٤٣ - غانم بن عيسى
٣ - عيسى بن علي الخليلي	٤٤ - أحمد بن عبد الرحمن العبيدان
٤ - أحمد بن علي المهندي	٤٥ - إبراهيم بن عبد الله العلي
٥ - راشد محمد الحساوي	٤٦ - عيسى بن علي المناعي
٦ - راشد محمد العامري	٤٧ - علي بن خلفان السويدي
٧ - سعيد بن ربيعة الكواري	٤٨ - محمد بن خلفان السويدي
٨ - ناصر بن عبد الله المسند	٤٩ - عبد الله بن خلفان السويدي
٩ - خليفة بن عبد الله العطية	٥٠ - خليفة بن محمد السويدي
١١ - خليفة بن خالد السويدي	٥١ - اسماعيل بن ابراهيم هيدوس
١٢ - عبد العزيز أحمد النعيمي	٥٢ - عبد الرحمن بن عيسى المناعي
١٣ - عبد الرحمن الخاطر	٥٣ - أحمد بن عبد الله المسند
١٤ - أحمد ناصر عبيدان	٥٤ - شبيب العطية
١٥ - محمد عبد الله نياي	٥٥ - علي بن ناصر العطية
١٦ - جاسم محمد البادي	٥٦ - حمد بن صقر المريخي
١٧ - خالد الشريف	٥٧ - سالم بن خليفة بن عجاج الكبيسي
١٨ - سالمين بن خالد السويدي	٥٨ - شعيل بن ناصر العطية
١٩ - عبد الله محمد العطية	٥٩ - نصر مبارك النصر
٢٠ - خالد بن ناصر السويدي	٦٠ - راشد غانم السهلاوي
٢١ - خليل بن إبراهيم المهندي	٦١ - عبد الرحمن الكبيسي
٢٢ - حميد بن ربيعة المهندي	٦٢ - سعد بن صالح الكواري
٢٣ - حمد بن عبدالله العطية	٦٣ - سلطان محمد الكواري
٢٤ - فيصل بن جبر النعيمي	٦٤ - حسين محمد العجيل
٢٥ - أحمد بن صالح السليطي	٦٥ - خلف بن محمد اللنجاوي
٢٦ - علي بن حسن بو مطوي المهندي	٦٦ - جبر علي العطية
٢٧ - علي بن محمد المناعي	٦٧ - حمود بن صالح السليطي
٢٨ - خلف بن سلطان المريخي .	٦٨ - محمد بن عبد الله العطية
٢٩ - ظاهر بن سلطان المريخي	٦٩ - عبد الله يوسف ميكانيك
٣٠ - حسن ألحاي المناعي	٧٠ - محمد نور العبيدلي
٣١ - يوسف بن راشد المهندي	٧١ - إبراهيم الباكر
٣٢ - محمد بن سعد الكبيسي	٧٢ - إبراهيم العسيري
٣٣ - عبد العزيز بن عبد الله الخاطر	٧٣ - عبد الله عبيدان
٣٤ - خلف بن محمد الكواري	٧٤ - تركي بن عبدالله بن تركي
٣٥ - غانم بن علي السويدي	٧٥ - أحمد بن عبد العزيز المهندي
٣٦ - محمد بن خالد الربان	٧٦ - سعيد غانم الكواري
٣٧ - أحمد بن محمد السويدي	٧٧ - محمد يوسف جيداه

٧٨ - مبارك بن هتمي الهتمي	٣٨ - سعد بن مسند المهندي
٧٩ - راشد بن حصين النعيمي	٣٩ - محمد بن سلمان المناعي
٨٠ - صالح محمد حمزة الكواري	٤٠ - عبد الله بن علي السويدي
٨١ - حمد بن خليفة الخليلي	٤١ - جبر بن سلطان طوار الكواري
٩٥ - سلطان بن حسن الخليلي	٨٢ - عيسى الكواري
٩٦ - علي بن يوسف الخاطر	٨٣ - خليفة بن غانم الكبيسي
٩٧ - عبد الله بن جمعة الكبيسي	٨٤ - عبد الكريم الناصر
٩٨ - أحمد بن علي بن عمران الكواري	٨٥ - جاسم بن علي الكواري
٩٩ - عبد العزيز علي بن عمران الكواري	٨٦ - بيات بن محمد العسيري
١٠٠ - عوض بن مبارك	٨٧ - جمعة إسماعيل
١٠١ - حسين ماجد السليطي	٨٨ - عبد العزيز حسين نعمة
١٠٢ - راشد السهلاوي	٨٩ - عبد العزيز محمد السويدي
١٠٣ - إبراهيم بن عبد الله العلي	٩٠ - خميس بن فضل النعيمي
١٠٤ - راشد بن سند	٩١ - عبد العزيز محمد بو زوير
١٠٥ - فارس بن عبد الله البنعلي	٩٢ - إبراهيم بن راشد المالكي
١٠٦ - عبد الله بن إبراهيم	٩٣ - ماجد بن سعد السعد
١٠٧ - يوسف جمال	٩٤ - عبد الله عيسى النصر

## بيان طلاب القاهرة

وصلت إلينا في القاهرة متأخرة بعض الشيء ، أخبار حركة ١٩٦٣ ومطالبها الشعبية والاعتقالات التي تمت تباعا في قطر والأضراب الشامل الذي أعلن. وبعد تشاور طلبة قطر في القاهرة فيما يجب عمله اتفقوا على الاجتماع ، وبعد التداول في الاجتماع قرروا إصدار بيان يؤيد الحركة ومطالبها الشعبية ويندد بالاعتقالات التي تمت لحوالي عشرين شخصية قطرية معروفة ويطالب بإطلاق سراحهم.

عقد الاجتماع في شقة زملاء أحمد السويدي وراشد عبد الله وعلي جاسم المفتاح في حي الدقي وحضره طلاب بعثة قطر للجامعات المصرية. وعلى أثر المناقشات تم إعداد بيان باسم طلاب قطر في القاهرة وقع عليه أحمد عبد الله الخال وجاسم محمد الزيني وعبد اللطيف حسن الجابر وعبد العزيز أحمد النعمة وعبد الله يوسف الجيداه وعبد الله عبد الرحمن الباكر وعلي خليفة الكواري ، وماجد محمد الماجد ، ويوسف حسن الجابر. واعتذر عن التوقيع أحمد خليفة السويدي وعبد الله راشد النعيمي بسبب كونهم من أهل الامارات وهم في حكم الضيوف في قطر. أما الزميل علي جاسم المفتاح فإنه اعتذر عن التوقيع مسائرا لزملائه في السكن.

صدر بيان طلاب القاهرة في أوائل شهر مايو/أيار ١٩٦٣ ، وكان ذلك البيان ، الذي لا يوجد لدي للاسف نسخة منه ، قوياً وصريحاً على ما أذكر. وقد أرسلنا نسخاً منه إلى قطر ونسخة إلى طلاب قطر في بريطانيا الذين قاموا بدورهم باصدار بيان مماثل.

كما سعينا لنشر البيان في مصر ويذكر أحمد الخال أننا سلمنا نسخة منه لصوت العرب التي يعول القطريون عليها وينتظرون سماع أخبار حركتهم منها ، وبعض الجرائد القومية المصرية ، وسلّمْتُ نسخة من البيان لمجلة الحقائق التي تتخذ من حي المنيل في القاهرة مقراً لها وكان صاحبها ورئيس تحريرها الصحفي المصري المعروف الاستاذ أنور زعلوك الذي نشر البيان مشكوراً.

و مجلة الحقائق هي الصحيفة المصرية الوحيدة التي نشرت البيان ، حيث زار القاهرة على اثر قيام حركة ١٩٦٣ في قطر ، بعض رجال الاعمال القطريين وقاموا بنشر إعلان مدفوع في الصحف المصرية يكذب ما ينشر عن قيام حركة شعبية في قطر في ذلك الوقت ، وربما يكون مكتب أنور السادات الأمين العام للمؤتمر الاسلامي آنذاك قد سهّل لهم أمر النشر ، وقد تكون علاقة الدكتور حسن كامل المعار لحكومة قطر من الخارجية المصرية قد نقل للخارجية المصرية ما أدى إلى غموض موقف أجهزة الاعلام القومية المصرية من حركة ١٩٦٣. وربما أيضا تكون الصعوبات التي كانت تواجهها الثورة في مصر آن ذاك وأنشغالها بحرب اليمن وراء ذلك الاحجام عن نشر أخبار حركة ١٩٦٣ في قطر.

تم ارسال بيان طلاب قطر في القاهرة إلى سوريا والعراق وتم نشره في الصحف و الاذاعة و لاقى صدى واسعاً لما قام به من تعريف بحركة ١٩٦٣ في قطر. وربما يجد الباحثون المهتمون نص هذا البيان في مجلة الحقائق المصرية الصادرة خلال شهر مايو ١٩٦٣ والتي قد تكون محفوظة بدار الكتب المصرية. كما يمكن ان يجدوا نصه في صحف سوريا والعراق الصادرة في ذلك الوقت.

ومن المزاح بيننا في سياق بيان طلاب القاهرة أن بعض زملائنا كانوا يخشون من ردة فعل الحكومة والتي ربما تصل للفصل من البعثة. وفي ضوء استعدادهم للتقشف لمواصلة الدراسة كان بعض زملائنا في القاهرة يبحثون عن مصادر الغذاء الرخيص الذي يعد مشبعاً ومغذياً معاً. وقد وجدوا أن الفول السوداني بعد غليه في الزيت من أهم المصادر التي يمكن ان تساعد على التقشف وتجنبهم الشعور بالجوع. وهذا الاستعداد للتقشف كان يشير إلى احتمال ردة فعل السلطة في قطر على بيان طلاب القاهرة بعد أن سجت لأول مرة شخصيات قطرية هامة بسبب ورود أسمائهم في عريضة حركة ١٩٦٣.

ومن النوادر التي أشاعها الفنان جاسم الزيني ، ربما من وحي خياله الفني عن زميل له ، بأن ذلك الزميل عندما يحاول أن ينام ويندثر باللحاف ، يرى الشيخ أحمد حاكم قطر يؤنبه ويعنفه ، فيميط للحاف ويهجر النوم ويطلب زملاءه في السكن بالسهر معه.

\*\*\*\*\*

بعد إصدار البيان أخذنا نتابع أخبار قطر من القطريين الذين يزورون القاهرة ، كما انصرفنا للدراسة حيث أصبحت الامتحانات على الأبواب. وقد كانت نتيجة طلاب البعثة القطرية هذا العام أفضل من سابقه فقد نجحنا نحن طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أحمد السويدي وأحمد الخال وأنا ، كما نجح معظم بقية طلاب قطر. و عدنا إلى الدوحة في الاجازة لزيارة

الاهل ، ولكن قرار الفصل من البعثة كان في الانتظار لخمسة من الموقعين على بيان طلاب القاهرة هم أحمد الخال وعبد اللطيف حسن الجابر وعبد الله يوسف الجيداه وعبد الله عبد الرحمن الباكر وعلي خليفة الكواري. وبذلك انضم خمسة من طلاب القاهرة إلى من نالتهم عقوبات الحكومة بسبب حركة ١٩٦٣.

موقف حكومة قطر من حركة ١٩٦٣ وعريضة لجنة الاتحاد الوطني ، كان ذا بعدين : أولهما إجهاض الحركة والإمعان في معاقبة أبرز المشاركين فيها والمدافعين عن المطالب الشعبية. وثانيهما إصدار بيان من حاكم قطر يستجيب فيه لبعض المطالب بشكل غير مباشر ويرد فيه على معظم مطالب الحركة دون ان يذكر العريضة ، واعداد بإصلاحات قد عزم عليها الحاكم وبدأها منذ مدة حسب قول البيان.

ويبدو أن هذا البيان المليء بالوعود التي لم ينفذ معظمها ، قد قام بهندسته وصياغته حسن كامل المستشار القانوني للحكومة والذي أصبح لبضعة عقود تالية ، صاحب الدور الاول في اقتراح القوانين وصياغتها وكتابة البيانات والخطط المنمقة في قطر بشكل يعطي القارئ انطباعا جيدا عن تنظيم الإدارة العامة وقوانين حكومة قطر التي قد لا توضع دائما موضع التطبيق.

\*\*\*\*\*

فقد نشر في قطر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣ في الجريدة الرسمية بعد حوالي شهر من صدور العريضة الشعبية ، "بيان إيضاحي لمنهاج العمل الشامل لتقدم البلاد " صادر عن حاكم قطر الشيخ احمد بن علي آل ثاني بتاريخ ١٩٦٣ /٥/٢٧ (١) ، يرد فيه الحاكم على الاقاول ! كما يستجيب لبعض مطالب العريضة الشعبية دون أن يذكر العريضة ، مؤكدا ان سياسة الحكومة كانت دائما هي الاستجابة لتطلعات الشعب القطري والقيام بالاصطلاح تدريجيا.

وجاء في مقدمة البيان على لسان الحاكم أنه "في يوم (...) ٢٨ أبريل ١٩٦٣ ، أذعنا بيانا على الشعب القطري ذكرنا فيه ، أن الوقت قد حان لبدء الخطوات التنظيمية لمنهاج العمل الشامل ، الذي عقدنا العزم على تنفيذه ، لإقامة صرح ذلك المجتمع الرفيع ، الذي نصبو إليه جميعا : مجتمع العدالة و المساواة والنظام والإنتاج " .

وبعد ان أشاد البيان بالعدالة و المساواة التي تحققت في نظام التعليم والصحة منذ أن تدفقت عائدات النفط ، أشار البيان في سياق رده غير المباشر على بعض مطالب العريضة ، إلى الإصلاحات التي تم بموجبها إنشاء دائرة العمل وقيام محكمة العمل للفصل في القضايا العمالية. كما تطرق إلى الاهتمام بالشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي وأكد على أهمية القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ بإنشاء دائرة العمل والشؤون الاجتماعية ، في إشارة إلى اهتمام الحكومة لأول مرة بالمساعدات الاجتماعية والمساكن الشعبية ، وكذلك ذكر البيان بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي . وقال البيان أن هذين القانونين منشوران في نفس العدد من الجريدة الرسمية التي ينشر فيها هذا البيان .

واستجابة لمطالب التجار ومطالب إقتصادية أخرى ، أشار البيان أيضا إلى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٢ بإنشاء السجل التجاري ، والقانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ بإنشاء غرفة تجارة قطر باعتبارها إصلاحات في ميدان الاقتصاد الوطني والحد من منافسة التجار غير القطريين للتجار المواطنين. وأكد البيان على أهمية تكليف الحكومة لمؤسسة ارثر دي لتل ، بدراسة مصادر الثروة الطبيعية في البلاد ، واستنباط أفضل الوسائل لاستثمار هذه المصادر. وذلك في إشارة إلى اهتمام الحكومة بالتنمية والاستثمار ، وتنويع مصادر الدخل ، وخلق فرص العمل لقوة العمل المواطنة. وقد كان من بين اقتراحات تقرير ارثر دي لتل الذي صدر في عام ١٩٦٣ توصية بإنشاء صناعة الأسمنت من أجل توفير فرص عمل للقطريين الذين سرحتهم شركة نفط قطر .

وردا على ما جاء في العريضة حول التجنيس ، نفى البيان ما جاءت به الإشاعات حول شؤون الجنسية وقواعد اكتسابها ، وأكد على أن المادة الاولى من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦١ قد نظمت شؤون الجنسية القطرية وقواعد اكتسابها حيث نصت على أنه " لا تمنح الجنسية القطرية طبقا لإحكام هذه المادة لعدد يزيد عن عشرة أشخاص في السنة الواحدة."

وتطرق البيان إلى ما يروج حول مرفق بريد قطر ، وديون التجار ، وأشار الى أن التجار أصحاب هذه الديون لم يلجأوا إلى الطرق المقررة لسداد ديونهم "ونحن على استعداد لسماع أى شكوى فى هذا الشأن ، وتسوية الديون الثابتة ، ليرد إلى كل ذى حق حقه " .

وفيما يخص التذمر من عدم المساواة في دفع رسوم الكهرباء ، أشار البيان إلى عدد من القوانين والمراسيم التي ضمها نفس العدد من الجريدة الرسمية . وأكد أنها تتضمن تشريعات "تحقق جانبا هاما جديدا من الإصلاحات التي نهدف من ورائها إلى إشاعة العدالة و المساواة بين الجميع " . منها القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ الذى يخفض "أسعار التيار

الكهربائي من ستة عشر نياييزة إلى ست . كما انخفض "سعر جالون الماء من أربع نياييزة الى نياييزة واحدة" . وأكد البيان أن القانون المذكور اعتنى "بتقرير مبدأ المساواة في هذا الشأن دون أى تمييز" . وربما كانت هذه إشارة إلى فرض رسوم الماء والكهرباء على عقارات أفراد الأسرة الحاكمة المؤجرة للغير وليس مساواة المواطنين بأفراد الأسرة الحاكمة من حيث الإعفاء من دفع رسوم الماء والكهرباء. فإعفاء المواطنين من دفع رسوم الكهرباء والماء (والمستمر حتى وقتنا الحاضر) ، لم يتحقق إلا بعد "الحركة التصحيحية" في عام ١٩٧٢ وما تلاها من ارتفاع أسعار النفط. هذا بالرغم من شبه العصيان المدني الذي قام به المواطنون لأكثر من عقد من الزمن لتحقيق المطلب المذكور في العريضة بعدم دفع رسوم الماء والكهرباء أسوة بأفراد الأسرة الحاكمة ، والتحايل على ذلك بتعطيل دوران عدادات الكهرباء بوضع شريحة فلم الأشعة الذي يسهل سحبه من العداد عندما يحضر المكلف بقراءة عدادات الكهرباء ، حتى تم الغاء تلك الرسوم في عام ١٩٧٢ .

وأكد البيان أيضا على المرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ الذى يقرر مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز في شأن حقهم في العلاج فى الخارج . وأخيرا ذكر البيان ، القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ الذى يقرر "مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز فى ضرورة التزامهم جميعا بالقواعد بصدد وضع لوحات الأرقام على سياراتهم" .

و ردا على المطالبة بالمشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام ، أشار البيان بشكل خاص إلى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم بلدية قطر ، والمرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ الذى ينظم انتخاب وتعيين أعضاء المجلس البلدي ، واعتبر القانون والمرسوم "خطوة أولى فى سبيل إشراك ممثلى طوائف الشعب المختلفة فى دراسة الشؤون العامة ، والمداولة حول خير الوسائل لمعالجتها" . وكذلك اعتبر أن مرسوم انتخاب وتعيين المجلس البلدي يهدف إلى "تشكيل هيئة من الناخبين ، وتدريب الشعب على انتخاب ممثلين له للتعبير عن اتجاهاته ورغباته بصدد المسائل العامة التى تتصل بالمرافق البلدية" .

وختم البيان توجهات الحكومة بتأكيده على أن الخطوات الإصلاحية التى تتطوى عليها التشريعات والتدابير السالفة الذكر ، خطوات ذات أهمية كبيرة "بيد أننا لا نعدّها إلا باكورة للأعمال الإصلاحية الواسعة النطاق التى نعتزم تنفيذها إتماما لمنهاج العمل الشامل لتحقيق ما نرجوه من تقدم لبلادنا"

وأكد البيان أنه "فى طليعة الأعمال الإصلاحية التى ندرس عناصرها من جميع الوجوه (... ) إنشاء مجلس استشارى أعلى يمثل أهل الرأى فى البلاد ، ويختص بمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسة العامة للدولة فى أي ناحية من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وتقديم توصيات بشأن إصدار القوانين واتخاذ التدابير الكفيلة بالمعاونة على نهوض البلاد ، وبحث عرائض وشكاوى المواطنين وإبداء المشورة فى مشروعات القوانين قبل إصدارها" (٢) .

ويلاحظ من هذا البيان أن حكومة قطر فى مواجهة حركة ١٩٦٣ استجابت لبعض مطالب العريضة ذات الصفة الاجتماعية والاقتصادية تحت ضغط الاضراب الشامل دون ان تتحاور مع مقدميها ، بل عاقبتهم بالسجن والإبعاد. وقد شكلت تلك الاستجابة لبعض المطالب الشعبية - ما طبق منها وما أرجىء حتى يومنا هذا - أساسا للحقوق والمطالب الوطنية التى اكتسب الشعب القطري القليل منها فى ذلك الوقت بفضل حركة ١٩٦٣. كما اكتسب حقوقا أخرى من مطالبات لاحقة ، ولكن لم يزل معظمها وما راكمه العصر إليها ، من مطالب معيشية ووطنية وأخرى تتعلق بدور الشعب القطري بل بوجود المجتمع القطري نتيجة الخلل السكاني المتفاقم ، تنتظر الاستجابة الرسمية حتى اليوم .

كما يلاحظ أيضا أن العريضة الشعبية وحركة ١٩٦٣ اقد عززت سلطة ودور الشيخ خليفة بن حمد نائب الحاكم وولي العهد ووزير المالية ومكنته من استكمال بناء الادارة العامة وإقناع الحاكم الشيخ أحمد بأن لا يشمل نصيبه من عائدات النفط ، عائدات الحكومة من صادرات شركة شل عندما بدأ تدفقها منذ عام ١٩٦٤. الأمر الذى مكن الحكومة من الاستثمار فى الشركات المساهمة المشتركة مع القطاع الخاص ، مثل شركة قطر للاسمنت وبنك قطر الوطني وشركة قطر للتأمين ، كما أتاح للحكومة ، دون اللجوء إلى تخفيض مخصصات بقية أفراد الأسرة الحاكمة ، القيام بانجاز بعض مشاريع البنية الاساسية مثل ميناء الدوحة وتوسيع المطار وزيادة الطاقة الكهربائية وتكرير المياه والتخطيط لصناعة الاسمدة الكيماوية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين بهدف إيجاد فرص عمل للقطريين. هذا إضافة إلى تمويل

متطلبات الخدمات الاجتماعية والإسكان الشعبي الذي بدأت الحكومة تقديمه بعد قيام حركة ١٩٦٣ ، فضلاعن توفير مزيد من الوظائف للقطريين في الحكومة.

ولعل الإصلاح الإداري الذي تحقق نتيجة لضغوط حركة ١٩٦٣ قد افا ولي العهد ونائب الحاكم وعزز موقعه في الإدارة العامة ومكنه من الوصول للحكم ، بعد ان أضرت اجراءات السجن والابعاد والفصل وتوابع حركة ١٩٦٣ بالحاكم الذي اقصي عن الحكم في عام ١٩٧٢ ، فيما سمي "الحركة التصحيحية " ألتي انهدت ذيول عقوبات الحكومة للقائمين بحركة ١٩٦٣ ومؤيدهم.

\*\*\*\*\*

بعد أن أصدر حاكم قطر "بيان إيضاحي لمنهاج العمل الشامل لتقدم البلاد " وسكّن الاوضاع بوعود الاستجابة لبعض المطالب الشعبية دون أن يعترف بلجنة الاتحاد الوطني ، بدأت حكومة قطر في استكمال سلسلة العقوبات التي اتخذتها تجاه المشاركين في حركة ١٩٦٣ والمؤيدين لهم. ففصلت خمسة من الطلاب الموقعين على بيان القاهرة من البعثة الدراسية. واستمر ثلاثة منهم : احمد الخال وعبد الله الباكر وأنا محرومين من البعثات الدراسية وممنوعين من العمل حتى قامت "الحركة التصحيحية " عام ١٩٧٢ ، حيث ألغيت العقوبات عن جميع المتضررين من تبعات حركة ١٩٦٣. وسوف أعود للحديث عن المعاناة التي تكبدتها شخصيا طوال عشر سنوات ، أنهيت خلالها الدراسة الجامعية في موعدها وأسست برادات الأمل حتى التحقت بدراسة الدكتوراه في بريطانيا وكان موضوع رسالتي " عائدات النفط في امارات الخليج ونمط تخصيصها ... " (٣) . وأختيار دراسة أوجه صرف عائدات النفط يعود لملاحظتي سوء أستخدامها وتسخيرها لإخضاع الشعب ، وربما يعود أيضا لحرمانني حتى من فتاتها الذي كان يحصل عليه أغلب بقية القطريين. هذا بالطبع إضافة لاهمية الموضوع نفسه من ناحية دراسات الاقتصاد.

و بالنسبة لمعتقلي حركة ١٩٦٣ ، فإن الحكومة عوضاً عن التحاور معهم استمرت في سجن حمد العطية وناصر المسند وأبعدت معظم المعتقلين إلى خارج قطر بعد ان أضافت لهم أخوال حمد العطية عبد الله بن ابراهيم ويوسف بن ابراهيم آل ابراهيم من المنانعة الكرام. وكما يذكر خليفة بن خالد السويدي ذهب معظم المبعدين إلى الكويت وقابلوا عبد الله السالم الذي استضافهم لمدة ثلاثة أيام في فندق من فنادق الكويت وبعد ذلك كان عليهم أن يتدبروا أمرهم ، مما جعل آل عطية وهتمي وسلطان الهتمي يقررون السفر إلى لبنان ، والبقية سافرت إلى دبي واستقرت في الامارات.

الملاحظات



١- إدارة الشؤون القانونية ، مجموعة قوانين قطر حتى ١٩٦٦ ، مطابع علي بن علي، الدوحة ، دون تاريخ) صفحة ٦١٤-٦١٩.

أنظر أيضا : علي خليفه الكواري ، تنمية للضياع ! أم ضياع لفرص التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ ، صفحة ١٦٥-١٦٧  
٢- المصدر السابق.

٣- *link to Dr.Alkuwari PHD thesis : Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates impact on economic development & :Pattrens of allocation*

[http://etheses.dur.ac.uk/8012/1/8012\\_5012.PDF?+UkUDh:CyT](http://etheses.dur.ac.uk/8012/1/8012_5012.PDF?+UkUDh:CyT)

علي خليفه الكواري

الدوحة ٢٤-٥-٢٠١٤